# تجربة التنمية الاقتصادية في رواندا في عهد الرئيس بول كاغامي

# Rwanda's economic development experience under President Paul Kagame

أ.م. فوزية خداكرم عزيز Fawzia Kudakaram Aziz

كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد

College of Political Science/University of Baghdad

Fawzia.aljaf@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ تقديم البحث :2024/01/02

تاريخ قبول البحث :2025/01/11

**المستخلص:**

تعد رواندا من اهم الدول الافريقية التي استطاعت تحقيق نهضة اقتصادية استثنائية رائدة في مسارها التنموي بالرغم من التحديات والصراعات والازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها، بما تمتلكه من ثروات وموارد طبيعية وغير طبيعية، فكان لابد لها من استثمار الامكانات وتحقيق نهضة حقيقية في كافة المجالات وتجاوز مشكلاتها الداخلية والخارجية. واستطاعت ان تتحول من حالة الفقر الى حالة الازدهار والنمو في جميع القطاعات بفضل الارادة القوية والرؤية الواضحة الاهداف وسرعة التغير لتحقيق تنمية شاملة. حيث شكلت رواندا النموذج التنموي الافريقي الاستثنائي والواعد مقارنة مع باقي الدول الافريقية التي تشابهت معها في الظروف وتكوين الثروات الطبيعية والبيئة الداخلية.

**الكلمات الرئيسية: افريقيا، رواندا، الابادة الجماعية، التنمية الاقتصادية، القطاع الزراعي.**

**Abstract:**

Rwanda is considered one of the most important African countries that was able to achieve an exceptional economic renaissance that pioneered its development path despite the challenges, conflicts and political, economic and social crises that it faced, with its natural and unnatural wealth and resources. It was necessary for it to invest in the potential and achieve a real renaissance in all fields and overcome its problems. Internal and external. It was able to transform from a state of poverty to a state of prosperity and growth in all sectors thanks to its strong will, clear vision, goals, and speed of change to achieve comprehensive development. Rwanda constituted an exceptional and promising African development model compared to the rest of the African countries that were similar to it in terms of conditions, composition of natural resources, and internal environment.

**Keywords: Africa, Rwanda, genocide, economic development, agricultural sector.**

**المقدمة:**

شهدت رواندا تاريخاً مضطربا وصراعا عرقيا دمويا في فترات قبل الاستعمار وبعده بسبب الكراهية والاحقاد بين قبائل الهوتو الذين يشكلون الاغلبية وقبائل التوتسي الذين يشكلون الاقلية و الاكثر ثراءاً في رواندا حيث اندلع العنف بينهم بشكل دوري بلغت ذروتها في عام 1994 بارتكاب ابادة جماعية اكثر وحشية في التاريخ ضد التوتسي على اثر سقوط الطائرة الرئاسية والتي حصلت عليها رواندا في وقت سابق كهدية من فرنسا، والتي كانت تقل الرئيس الرواندي(جوفينال هابياريمانا) و(هو من عرق الهوتو) والرئيس البورندي(سيبريان نتارياميرا) من صاروخين مجهولين بالقرب من العاصمة كيغالي عاصمة رواندا، في طريق العودة بعد اجتماع سلام ومباحثات انهاء العنف بين الاعراق في رواندا، وقد وجه اصابع الاتهام للتوتسي وتورطهم في حادثة مقتل الرئيس الرواندي ،

مما تسبب في اشعال حرب اهلية ،واكبر ابادة ومجزرة عرفها التاريخ كان اغلب ضحاياه من التوتسي وبعد انتهاء اعمال القتل في الرابع من تموز 1994 اي بعد مائة يوم من اعمال القتل والابادة الجماعية فر الهوتو الذين شاركوا في عمليات الابادة الى جمهورية الكونغو الديمقراطية خوفا من الانتقام ،وبعد تولي الرئيس الرواندي(بول كاغامي) الرئيس الابرز في القارة الافريقية، السلطة وهو من عرق التوتسي ، عام 2000 استطاع ان يدخل اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونجح في تحويل رواندا من حالة الفقر والحرمان والقتل الى النضال من اجل السلام والامن و تحقيق نهضة شاملة وتغيير واقع الامور الى النجاح في تحقيق العدالة بين الاعراق المختلفة في رواندا بعيدا عن الظلم ، واتبع استراتيجيات ورؤى سياسية كسب من خلالها الثقة الدولية والاقليمية والمحلية من خلال تحقيقه الكثير من الانجازات في الاقتصاد الرواندي وحل المشكلات الداخلية وتحقيق المصالحة الوطنية ووضع دستورا جديدا يحظر فيه استخدام مسميات الهوتو والتوتسي ويجرم الخطابات العرقية لمنع اثارة الفتن العرقية ، فنهضت رواندا لتصبح العاصمة كيغالي الاكثر امنا في افريقيا والانظف وايقونة التنمية الحديثة فعاد الكثير من اللاجئين الى ديارهم وردت حقوقهم.

فعملت الخطة الاقتصادية على تطوير الاقتصاد في جميع المجالات ،فارتفع متوسط دخل الفرد خلال فترة قياسية الى 30 ضعفا في قفزة تنموية هائلة.

ومن خلال ما تقدم لابد من التعرف على سر نجاح التجربة الرواندية في التنمية الاقتصادية ومعرفة الاستراتيجيات والاجراءات التي اتبعتها الحكومة الرواندية في تحقيق قفزة نوعية في كافة المجالات، واستفادة البلدان من هذه التجربة لاستلهام العبر من مسيرة رواندا واستخلاص الدروس من هذه التجربة الرائدة، لذلك فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث : تناول المبحث الاول منه على: نبذة تعريفية عن رواندا وتاريخها الدامي، اما المبحث الثاني فقد تضمن : الاستراتيجيات التي اتخذتها الحكومة الرواندية بعد الصراعات الاثنية اما المبحث الثالث فقد ركز على : الاجراءات التنموية في تحريك القطاعات الاقتصادية نحو التنمية الشاملة.

**اهمية البحث:**

تنبع اهمية البحث من خلال تركيزه على :

1- ان ضعف الامكانيات التنموية والاعتماد على قطاع واحد لا يلغي التوجه نحو تنمية شاملة فيها اكثر من قطاع، يجعل موضوع البحث اهمية بالغة لدراسة هذه التجربة وامكانية الاستفادة من هذه التجربة لكثير من الدول الافريقية الاخرى التي مرت بأزمات وصراعات دموية مشابهة مع ما مرت به رواندا.
2- يكشف كيفية التحول من الاعتماد على القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي وامكانية احداث التنمية الاقتصادية رغم ضعف الامكانات التنموية بفضل الرؤيا والاستراتيجيات الهادفة و الواضحة للقيادة السياسية لرواندا.

**هدف البحث:**

1- التعرف على سر نجاح التجربة الرواندية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتعرف على مؤشرات النمو الاقتصادي ونقاط قوته، والاجراءات التي ساهمت في تحسين الاقتصاد الرواندي.
2- التعرف على اليات التحول من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي والخدماتي وكيف حققت معدلات نمو عالية.

**اشكالية البحث:**

ان الصراعات الاثنية بين الاعراق و القبائل الروانديين صاحبها تداعيات داخلية وخارجية اثر على استقرار المنطقة، فكان لا بد من تحفيز التعايش السلمي وبناء السلام والامن من خلال المصالحة الوطنية لتحقيق تنمية شاملة.

**فرضية البحث:**

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك ركائز اساسية واستراتيجيات اتبعتها الحكومة الرواندية هيأت لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة في رواندا جعل منها تجربة تنموية نموذجية يحتذى بها في القارة الافريقية.

**منهجية البحث:**

لتحقيق الهدف من البحث تم الاستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي لمعرفة الاحداث والمراحل التي مرت بها رواندا وجمع المعلومات والحقائق لأثبات فرضية البحث والتوصل للاستنتاجات المنطقية التي تخدم هدف البحث.

**المبحث الاول: نبذة تعريفية عن رواندا وتاريخها الدامي**

الجمهورية الرواندية بلد افريقي مركزي عرفت باسم( بلد الالف تل )تقع في وسط القارة الافريقية الى جنوب خط الاستواء تحدها من الشمال اوغندا، ومن الجنوب بوروندي، وتنزانيا شرقا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) غربا. وعرفت بصغر مساحتها حيث تبلغ 260338 الف كم2 بكثافة سكانية بلغت 12.5 مليون نسمة في عام 2018 وهي الدولة الافريقية الاكثر كثافة سكانية، وتمثل مدينة (كيغالي) عاصمة رواندا التي تقع وسطها وتقدر مساحتها نحو 400 كم2(مسعود،2004:ص162)، وتعد رواندا دولة داخلية لا تتصل ببحر او محيط بسبب بعدها عن الساحل، ويتميز سطحها بالتنوع من جبال بركانية واودية وسهول وهضاب، الا ان الجبال المرتفعة والاراضي الوعرة اكثر ما يغطي اراضي رواندا، وتكثر الجبال البركانية في الاجزاء الشمالية الغربية واهمها جبال (فيرونغا) والتي يصل ارتفاعها الى 4510 م فوق سطح البحر، ويسود المناخ الاستوائي الملائم للإقامة البشرية(مصطفى، عثمان،2004:ص43).

شكل رقم(1)خريطة توضيحية للموقع الجغرافي لرواندا

ويتكون المجتمع الرواندي من ثلاث مجموعات عرقية وهم قبائل (التوا) الذين يشكلون نسبة 1% من مجموع سكان رواندا، وقبائل (الهوتو) الذين يشكلون الاغلبية المطلقة بنسبة(84%) الذين اشتهروا بالزراعة والصيد واتسم تنظيمهم الاجتماعي باللامركزية، وقبائل(التوتسي) ويشكلون الاقلية بنسبة(15%) من مجموع سكان رواندا والطبقة الاكثر ثراءاً وعرفوا بتطويرهم للمؤسسات والتنظيمات المركزية القوية، واشتركت جميع هذه الطبقات الاجتماعية الثلاث بلغة واحدة هي اللغة (الكينيا رواندية)، وعرفوا بالاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي ومعتقدات دينية موحدة(البطحاني،2013:ص42)، الا ان الاستعمار الاوروبي غرس حالة الكره والتوتر بين اعراق المجتمع الرواندي والتي بدأها الاستعمار الالماني عام 1884 ، ثم الاحتلال البلجيكي عام 1916 ، فقد سعى الاستعمار البلجيكي الى اعادة هيكلة المجتمع الرواندي وتفضيله لأقلية التوتسي على حساب اغلبية الهوتو وسعى الى اقامة تحالفات مع تلك الاقلية وروجوا بمدحهم وتفضيلهم وعدهم بانهم الاكثر ذكاءا وتميزا من غيرهم ومنحهم امتيازات اقتصادية وتسنمهم مناصب قيادية داخل الدولة محاولين بذلك اشاعة التفرقة والاحقاد بين الاعراق كما حرص الاستعمار على اتاحة التعليم للتوتسي وحرمان الهوتو منه مما اغضب الكثير وولد لديهم حالة العدائية والانتقام من قبل الهوتو ضد الاستعمار وضد اقلية التوتسي ، وبعدها شهدت رواندا حركات ثورية ضد الاستعمار البلجيكي قادته نخبة من التوتسي مما دفع بلجيكا الى اعادة تشكيل التحالفات ودعمه للهوتو مستغلين ارث الكره والاحقاد بين الطرفين على مدى اعوام، حتى تولدت فكرة لدى قبيلة الهوتو عام 1959 بالقضاء على النظام الملكي التوتسي واستبداله بنظام جمهوري واستقلت رواندا عام 1962بقيادة الهوتو فتحولت رواندا الى نظام جمهوري(حسن،2015:ص34)، مما اضطر اكثر من 336.000 من التوتسي بالهجرة الى البلدان المجاورة فقامت المجاميع المهاجرة الى اوغندا بتأسيس (الجبهة الوطنية الرواندية) ، ولم تسع النخبة الحاكمة الجديدة من الهوتو الى اجراء المصالحة السياسية او اعادة بناء النسيج الاجتماعي بل قامت بسياسات التمييز والتهميش ضد التوتسي مما زاد من تصاعد التوتر والعنف بين الطرفين ، كما تعرضت رواندا لأزمة اقتصادية حادة دفعها الى رفض عودة اللاجئين والمهاجرين من اقليات التوتسي ، وفي اكتوبر 1990 شنت (الجبهة الوطنية الرواندية) هجوما على رواندا من الاراضي الاوغندية للضغط على النخبة الحاكمة في رواندا للعدول عن رفضها استقبال اللاجئين والمنفيين من التوتسي في دول الجوار والزامهم بالقبول على تقاسم السلطة والقيادة والثروة بين الطرفين الا ان النخبة الحاكمة من الهوتو لم تستجب لطلبهم فتزايد الصراع المسلح بين الطرفين ادى الى حدوث حروب اهلية دامية وتعرض ما يقرب من 75% من سكان التوتسي للإبادة والضرب حتى الموت في اغلب المدن والقرى الرواندية وكانت نتيجة هذه الكارثة المأساوية سلبية على جميع قطاعات الدولة في السنوات اللاحقة للإبادة ادى الى تدخل منظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي)(الوليد،2012:ص8). ورغم الجهود والوساطات الافريقية التي بذلت لوقف القتال والتي اثمرت بمعاهدة سلام في اروشا عاصمة تنزانيا الموقعة في 4 اغسطس 1993 ، الا ان القتال استمر بشكل حاد وواسع اثر تحطم الطائرة في السادس من نيسان عام 1994 ،التي كانت تقل الرئيس الرواندي( جوفينال هابياريمانا) و(هو من عرق الهوتو) والرئيس البورندي( سيبريان نتاريياميرا) في طريق عودتهما من اجتماع السلام لأنهاء العنف العرقي، بالقرب من عاصمة كيغالي الرواندية من صاروخين (ارض جو)مجهولين، وتم القاء اللوم على التوتسي فاشتد القتال بين الحرس الجمهوري الرواندي والميليشيات المسلحة مما ادى الى حدوث مذابح كبيرة راح ضحيتها اكثر من مليون شخص معظمهم من قبيلة التوتسي والبعض من الهوتو، وتم مهاجمة منازل التوتسي واشعالها بالنيران(النجار،2020:ص4)، وكان للأعلام في رواندا دورا كبيرا في استمرار عمليات العنف والابادة الجماعية من خلال التحريض لارتكاب المذابح من راديو وتلفزيون حر، مما اثر على امن رواندا والدول الافريقية المجاورة، ولم تتوقف المذابح وعمليات الابادة الجماعية الا في 18 ابريل 1994 وسيطرة (الجبهة الوطنية الرواندية )التي يتكون معظمها من التوتسي، على العاصمة كيغالي، حيث قامت بعض الوساطات الافريقية من طرف رؤساء دول كل من اوغندا وتنزانيا ممثلة بمنظمة الوحدة الافريقية للوصول الى حل النزاع والعنف ووقف القتال، واثمرت هذه الوساطات بالتوقيع على معاهدة اروشا في 4 اغسطس 1993 الا ان نقض الاتفاق هيأ لهيئة الامم المتحدة بالتحرك عن طريق مجلس الامن الدولي نتج عنه اصدار عدة قرارات تهدف الى تهدئة الوضع في رواندا وتقديم المساعدات الانسانية، ومن بينها القرار رقم 935 عام 1994 حيث كلف مجلس

الامن لجنة من الخبراء بأعداد تقارير سنوية طبقا للمادة(32) من نظامها الاساسي، تثبت افعال الابادة التي ارتكبت ضد قبيلة التوتسي من قبل قبائل الهوتو بطرق منظمة ومخطط لها، بالإضافة الى تعرض بعثة الامم المتحدة الى الكثير من الاعتداءات تم على اثره عقد مجلس الامن جلستين خلال شهر ابريل 1994 للبحث في ازمة رواندا(الشاذلي،2001:ص137)، فاصدر مجلس الامن الدولي القرار رقم 955 واستنادا الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة والذي نص على انشاء محكمة جنائية دولية خاصة برواندا لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم ضد الانسانية وجرائم الابادة الجماعية وانتهاكات حقوق الانسان في رواندا وتجمعت عوامل عديدة في اتجاه تشكيل المحكمة الجنائية الدولية منها كبر حجم المأساة وارتفاع اعداد القتلى الذي وصل الى 800 الف الى مليون من التوتسي مقابل 30 الف من الهوتو وفق تقارير منظمة حقوق الانسان وعدم قدرة المحاكم الوطنية على استيعاب الكم الهائل من القضايا ومقتل مئات القضاة والمحامين وفرار اخرين الى الخارج(السعدي،2002:ص226)، وكان الهدف من انشاء المحكمة هو نشر الامن والسلم الدوليين ومقاضاة الاشخاص المسؤولين عن انتهاكات القانون الانساني الدولي في رواندا والاراضي المجاورة، حيث اشار ديباجة النظام الاساسي للمحكمة بقولها:"تمارس المحكمة الدولية التي انشائها مجلس الامن بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة لمحاكمة الاشخاص المسؤولين عن اعمال ابادة الاجناس وغير ذلك من انتهاكات القانون الانساني الدولي المرتكبة في رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن ارتكاب اعمال ابادة الاجناس والانتهاكات المماثلة في اراضي الدول المجاورة" ويكون من واجب المدعي العام الذي يعينه مجلس الامن التحقيق مع الاشخاص المسؤولين عن هذه الانتهاكات طبقا للمادة(15 اولا)(القهوجي،2001:ص295).

كما عانت رواندا بين عامي 1996–1998 من حروب مع جمهورية الكونغو الديمقراطية هدفت القضاء على المتمردين الروانديين في الكونغو، تكبدت خسائر بشرية وصلت الى 3,3 مليون قتيل كان السبب المباشر هو الجوع وانتشار الامراض الخطيرة وانتهت الحرب فعليا في تموز عام 2002 بعد اتفاق( بريتوريا) الموقع من قبل الرئيس الرواندي (بول كاغامي) والرئيس الكونغولي(جوزيف كابيلا)(ابو سالم،2015:ص140).

وفي ظل الاوضاع السيئة التي عاشها مواطنو رواندا فقد اثرت جميعها على مختلف القطاعات الاقتصادية ولا سيما الانتاج الزراعي فقد انخفض بشكل حاد فقد خسر البلاد معظم سكانها من المزارعين الذين يمثلون اكثر من 87% القادرين على العمل والذين يمتازون بالخبرة في مجال الزراعة وانتشرت ظاهرة سوء التغذية وانتشار الامراض الخطيرة مثل الملاريا وفايروس نقص المناعة البشرية كما تفشت الامية وبلغت نسبة 70% من البالغين الذين لم يحصلوا على التعليم الابتدائي ولا يعرفوا القراءة والكتابة وارتفعت نسبة المواليد بشكل مستمر ومتزايد حيث بلغ 2,7% مما جعل المساحات الارضية لا تكفي لتكون مصدر رزق لجميع الروانديين(التقرير الشامل للأمن الغذائي، 2015: بلا)، ولم يكن هناك تنويع اقتصادي ليشمل الصناعة والتجارة بل اقتصرت على الزراعة كما فر المستثمرون جميعا واصحاب الكفاءات وتدهور تنميتهم البشرية وحتى المؤسسات الخيرية التي كان من المفترض بها اغاثة الناس وقت الكوارث الرواندية(اوفين،1998:ص150). كما تعرضت البنية التحتية للخراب ولا تصلح لأي نشاط اقتصادي، كما ان طبيعة اراضيها الجبلية وتدرجاتها الطوبوغرافية وبعدها عن الساحل وافتقارها لشبكات السكك الحديدية لم يشجع على التصدير او التجارة ولا يساعدها على توريد المواد الاولية اللازمة للإنتاج المحلين، وعلى اثر ذلك صنفت رواندا في المرتبة ما قبل الاخيرة في معدل الفقر بنسبة فاقت 80% فكان لابد من الاجتهاد والعمل والنهوض للخروج من الازمة وتحويلها من محنة الى منحة تمكنهم من النهوض واتخاذ اجراءات سريعة للتخلص من تخلف الحروب والابادة(ناصيف،2020:ص21) وحتمية اعطاء الاولوية للسلام والمصالحة الوطنية بين ابناء القبيلتين الهوتو والتوتسي لتحقيق التنمية الاقتصادية وهذا ما يقودنا الى المبحث الثاني لمعرفة الاجراءات الحكومية للنهوض بالواقع المتردي.

**المبحث الثاني: الاستراتيجيات التي اتخذتها الحكومة الرواندية بعد الصراعات الاثنية**

كان الاعتقاد السائد لدى الكثير من الباحثين الغربيين باستحالة تبني النموذج التنموي من دول شرق اسيا الى افريقيا، وان الدول الافريقية غير قادرة على ان تحقق تنمية ، حيث اعلن (تشالمرز جونسون) عام 1999 ان نموذج التنمية اليابانية من الصعب محاكاته او تقليده في اماكن اخرى(Johnson,1999:P40)، واكد الكثير على صعوبة نقل النموذج التنموي الاسيوي لأفريقيا، بسبب معاناة دول القارة الافريقية من ازمات وحروب اهلية وحالات الفساد والافتقار لوجود جهاز بيروقراطي كفوء وضعف آليات مساءلة ومحاسبة الحكومة والافتقار الى النظم التعليمية الجيدة لسكان القارة(ابو زيد،2023:ص33)، مؤكدين ان ظروف الدول في شرق اسيا هي غير ظروف دول القارة الافريقية والتي يكون من الصعب تكرارها فيها، وهذا ما اكده ابرز منظري الدولة التنموية (زيا اونيس)(Onis,1999:P120)، ولان دول شرق اسيا كانت متأثرة بالقيم الكونفوشيوسية مثل الرغبة في التعلم والعمل الجاد بالإضافة الى قدرات الدول في شرق اسيا في بناء استراتيجية تنموية غير موجودة في افريقيا لضعفها في مواجهة الفقر المدقع وانتهاكات حقوق الانسان والحريات وعدم الاستقرار السياسي وافتقارها الى ابسط شروط البناء والعمل الجاد، وافتقار البلدان الافريقية الى القيادة السياسية القوية لمتابعة السياسات التنموية وركائز ودعائم الدولة التنموية(شاهين،2002:ص16) .

وكرد فعل لآراء واتجاهات الكثير من الباحثين الذين راوا استحالة نقل التجربة التنموية الى افريقيا ظهر باحثين اخرين من ابناء القارة الافريقية مؤكدين امكانية استعارة البلدان الافريقية للتجارب التنموية في شرق اسيا من خلال استثمار الموارد المتاحة وتطوير الجهاز البيروقراطي مؤكدين انه بالإمكان احداث تنمية شاملة مماثلة بالحالة اليابانية ، وهذا ما اثبتته رواندا بعد الحرب الاهلية والصراعات الاثنية والابادة الجماعية(Mkandawire,2001:P289).

فقد عزمت الحكومة الرواندية بعد انتهاء الحرب وعمليات الابادة الجماعية على تبني استراتيجيات جديدة لتحقيق السلام بين مختلف الاعراق في المجتمع واقامة الاتصال بينهم داخل المؤسسة العسكرية وخارجها وبين الجيش والمجتمع المدني تحقيقا لحفظ الامن والسلام والتمكن من اعادة العلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع ومحاربة ايديولوجية الابادة الجماعية واحلال التسامح محل التمييز العرقي واعادة بناء الهوية الرواندية وتقبل الاخر بدلا من التفرقة والتحيز(الصياد،2021:ص41)، واكدت على ضرورة انشاء المفوضية الوطنية للوحدة والمصالحة عام 1999 ويقع على عاتقها تهيئة سبل نجاح عملية المصالحة، وانشاء 11000 محاكم محلية للنظر في قضايا الابادة الجماعية وتقديم المساعدة لجميع افراد المجتمع الرواندي، لتحقيق الاستقرار والامن اذ لا يمكن تحقيق نهضة وتنمية في مجمل القطاعات الاقتصادية دون تحقيق السلم والاستقرار الداخلي للبلاد (علي،2016:ص113).

وبعد تولي الرئيس الرواندي (بول كاغامي) السلطة عام 2000 (وهو من عرق التوتسي)رفع شعار(لا انتقام) ،واستطاع من خلال تبني السياسات والاستراتيجيات التالية تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة :

**اولاً: السياسات الادارية**

**أ-** تم تبني سياسة استشراف المستقبل و سعى الى اعادة هيكلة المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا مؤمنا بأن السلطات المركزية القوية تحمي المجتمع من اي صراعات قبلية او عقائدية موروثة، واستعان بالمهندس لإعادة اعمار البلد المدمر و حدد اهدافه الرئيسة التي تمثلت في انهاء حالة الخلاف الصعبة بين الهوتو والتوتسي واقامة مصالحة وطنية بينهما والثاني انهاء حالة الفقر ووضع خطة قومية اطلق عليها( رؤية 2020 )، وتعد الخطوة الاهم في تاريخ رواندا والتي حققت طفرة نوعية في جميع المجالات (تومسون،2013:ص125) وهي استراتيجية انمائية هدفها تحويل البلاد من مصاف الدول الفقيرة الى بلد متوسط الدخل من خلال التحول من الاعتماد الاقتصادي على الزراعة الى الاقتصاد الرقمي الذي يهتم بالقطاع الخاص بشكل اساس وتعزيز الامن الغذائي في المناطق الريفية وتنمية متجمعات المياه وزيادة الانتاج في الاهوار والتلال وتطوير الثروة الحيوانية والمحاصيل التصديرية والترويج للمحاصيل الريفية.

**ب-** اعلان دستور جديد تضمن النص على مبادئ جديدة من مكافحة الفساد واللجوء الى الحكم الرشيد، حيث تمتعت رواندا بأفضل نظام لمكافحة الفساد السياسي والاقتصادي وتطبيق معايير الشفافية على جميع مستويات الادارة في افريقيا حيث سعى (كاغامي) الى مكافحة الفساد لتحسين صورة البلاد خارجيا ورغبة منه في البقاء لمدة اطول في الحكم حيث ارتبط في ذاكرته الممارسات التي اتبعت خلال الحرب الاهلية وكيف ان سلوك الفاسدين يضر بالآخرين والمجتمع وبعملية التوزيع العادل للثروات ومن ابرز قوانين مكافحة الفساد القانون رقم (23) لعام 2003 الذي يمنع ويجرم الفساد كما اطلقت حملات توعوية لتثقيف السكان بالنتائج السلبية للفساد وابلاغ الجهات المعنية بالمتورطين في قضايا الفساد لان السكان هم خط الدفاع الاول لمواجهة حالات الفساد، مما قلل من فرص سرقة المال العام وتقليص عدد الموظفين العموميين مما حفز اداء المدراء والقادة لمقاومة الفساد في انحاء الحكومة وتبني سياسة (صفر – تسامح)مع الفاسدين Zero tolerance policy مما يعني عدم التسامح مع الفاسدين ومقاضاتهم وتم بالفعل مقاضاة موظفي الخدمة المدنية الذين رفعت ضدهم قضايا فساد وتطبيق حكم الاعدام ضدهم واجبار اخرين يشتبه بهم على الاستقالة والفصل، ففي عام 2017 تم فصل ما يقرب (200) ضابطا للشرطة بسبب تورطهم في قضايا فساد .ويعد البنك الدولي رواندا من افضل الاماكن لمزاولة النشاط التجاري في افريقيا فأصبحت عالميا من بين الاقتصادات العشرة الاكثر نموا في عام 2013(كلارك، بلا،ص347 )، وقد عملت هذه الاجراءات والاستراتيجيات مجتمعه على تقوية رواندا واعادة بنائها ونهضتها من جديد.

**ج**– مكافحة الانقسامات العرقية وحظر استخدام مسميات الهوتو والتوتسي في بطاقات الهوية وتجريم التمييز (شقورة،2020:ص111) ونص على "ان جميع الروانديين لهم حقوق متساوية"(القانون التنظيمي، رقم 20،2001:بلا).

**د**– عملت الحكومة الرواندية على تعديل قانون الدستور عام 2003 وفق التطورات الجديدة حيث تم انشاء مؤسسات لحل المشكلات العرقية والطائفية مثل محاكم غاتشاشا وتعني العدالة المجتمعية، لمحاكمة مرتكبي جرائم الابادة الجماعية وغيرها من الجرائم التي ارتكبت ضد الانسانية بين الاول من اكتوبر 1990 والحادي والثلاثون من ديسمبر 1994 وترأس ادارة هذه المحاكم مواطنون عاديون من النزهاء تم تسميتهم ب(قضاة غاتشاشا) لتحقيق العدالة الشعبية، ومجلس الحوار الوطني اموشيبكيراتو ، كما نصت المادة(178) من الدستور على انشاء اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة لتنسيق الجهود والمصالحة على المستويين الوطني والمحلي وتنفيذ قانون معاقبة التمييز والطائفية ومرسوم العفو الرئاسي والغاء عقوبة الاعدام وقانون معاقبة ايديولوجية الابادة الجماعية، وتبني سياسة الوحدة والمصالحة، واعادة بناء هوية رواندية موحدة، بحيث يتمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية وحرية المشاركة الجماعية في حكم البلاد وتنميتها دون تمييز، وتعزيز ثقافة السلام والتماسك الاجتماعي(سباش،2022:ص387). وحماية الحريات المدنية وعدم التمييز على اساس الاثنية والدين والطائفة العرق واللغة(الزبيدي،https://www.mcsr.net) . كما حددت الخطة اهدافا رئيسة تضمنت امكانية حصول الجميع على التعليم وبناء نظام تعليمي يتميز بالفعالية والكفاءة وتدريس مناهج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشييد مدارس على مستوى المقاطعات وتخفيض عدد الراسبين في التعليم الاساسي وجعل التعليم مجانا للجميع فانخفض معدل التسرب الاجمالي من المدارس من 15,2% عام 2008 الى 10,9% عام 2012( Ministry of Finance and Economic planning,https://shorturl.at/Jip no).

**هـ** – كما تم تحديد المؤسسات الرسمية لرواندا المتمثلة بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والتي تعد من ركائز قوة وبناء الدولة طبقا للدستور وتعد سلطات منفصلة تتمتع بالاستقلالية الا انها متكاملة وفرض (كاغامي) هيمنته على السلطتين التشريعية والقضائية ويملك حق حل البرلمان ، فحددت السلطة التنفيذية ويمثلها رئيس الدولة ومجلس الوزراء ويعد الرئيس في قمة السلطة التنفيذية يعاونه مجلس الوزراء، اما السلطة التشريعية فيتمثل في البرلمان الرواندي الذي يتألف من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ وهي سلطة تقوم بتشريع وسن القوانين ومراقبة اعمال السلطة التنفيذية وفقا للدستور الرواندي، اما

السلطة القضائية فهي تتمتع بالاستقلالية المالية والادارية وهي مسؤولة عن ضمان وسير العدالة وسيادة القانون واحترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور وتمثل المحكمة العليا الرواندية قمة السلطة القضائية (مستاري،2013:ص252).

**و**- من اهم الاجراءات والاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومة الرواندية هو شمول الجميع دون استثناء في الاصلاحات السياسية وبناء الجيش وقوات الامن، كما زادت من حجم الجيش الجديد وميزانيته فخصصت 3.3% الى 4.4% من الناتج المحلي الاجمالي للدفاع الرواندي سنوياً مما اسهم في توفير فرص عمل الالاف من اللاجئين الروانديين الذين عادوا الى بلادهم، حيث ادركت الحكومة الرواندية اهمية بناء الجيش لتلافي الخطر بعيدا عن افكار التمييز العرقي ووضعت معايير خاصة لمن يتم قبوله للانضمام لصفوف الجيش الرواندي واعتمدت الحكومة على مشاركة المؤسسات المحلية لتعزيز الموارد للجيش ونجحت في تكوين الجيش الرواندي الموحد(شيخ محمود،2017:ص117)،كما تم تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار، حيث ضم البرلمان اكبر اغلبية من النساء مقارنة مع اي برلمان اخرفي العالم، ومهدت هذه الخطوة لإصلاحات اخرى كبيرة مثل مساواة المرأة مع الرجل في تملك الاراضي والمساواة في الاجور في قانون العمل ، وقللت الفجوة بين الجنسين في البرلمان بنسبة 64%، كما خصص الدستور العام حصة 30% للنساء من مجموع المناصب المنتخبة للحكومة عام 2003،وبذلك مكنت من اعتراف السلطات والمجتمع ككل بتضحيات المرأة واهمية دورها في بناء الدولة والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث اكد الرئيس (كاغامي) على التنوع الجندري للبرلمانيين والاشادة بدور التنوع الجندري في تصميم برامج تصحيحية على جودة ونوعية الحكم الرشيد والادارة الاقتصادية الجيدة(حسن،2017:ص17).

**ثانياً: السياسات الاقتصادية**

أ- اتخذت الحكومة على عاتقها اطلاق برنامج (امورينج) عام 2008 لمساعدة الايتام وذوي الاعاقة والارامل وكبار السن والفقراء من خلال برنامج الحماية الاجتماعية ضمن اطار برنامج امورينج (VUP) ويشمل هذا البرنامج الدعم المالي المباشر لمساعدة الاشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع ، والاسر التي تعاني من الاعاقة واللاجئين.

**ب**- توفير فرص عمل لجميع الفقراء القادرين على العمل وتقديم خدمات مالية وقروض مالية ميسرة ، ويعد برنامج (اوبوديهي) المحلية والتي وضعت لحل المشكلات المحلية بدعم من الحكومة والمنظمات غير الحكومية واتباع خطة (بقرة واحدة لكل اسرة فقيرة) حيث تقدم بقرة لكل اسرة فقيرة الحال والتزود بالحيوانات الصغيرة كالماعز والارانب للأسر التي تملك اراضي صغيرة ومكافحة الامراض الناجمة عن سوء التغذية من خلال خطة ( كوب واحد من الحليب لكل طفل) لضمان حصول جميع الاطفال على المناعة ومكافحة سوء التغذية عبر برامج التغذية المدرسية، كما خصصت حكومة الوحدة الوطنية نسبة 5%من اجمالي الايرادات السنوية لمساعدة الناجين من الابادة الجماعية لتعويضهم عن الاضرار التي لحقت بهم(أرتشر،https://shorturl.at/styJY).

**ج** - انشأت مؤسسات رئيسة منها ادارة مجلس تنمية رواندا عام 2009، للمساعدة في الاشراف على لوائح الاعمال والاستثمارات الاجنبية والترويج السياحي والتخطيط الاقتصادي والتنموي (الظفيري،https://www.TW8jvogApw).كما برعت رواندا في القيادة الاقتصادية في المؤسسات الاقليمية الافريقية، وتمثل ذلك في كونها عضو في السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا(الكوميسا)عام 2004، ودخلت في التوجه الجديد للتنمية في افريقيا (نيباد) عام 2005، بالإضافة الى انضمامها الى مجموعة شرق افريقيا(EAC) في حزيران عام 2007 لتحقيق التكامل الاقتصادي والنمو المستدام فكان ما يقارب 70% من وارداتها من دول شرق افريقيا، فالتكامل الاقليمي موجه اساسي وهام لنمو اقتصادي مستدام(زكريا،2018:ص7).

**د-** اطلقت رواندا اول قمر صناعي لها في شباط عام 2019 في الفضاء لربط المدارس البعيدة في رواندا بالأنترنيت كما اطلقت قمر صناعي ثان للمساعدة في جمع المعلومات عن مصادر المياه والارصاد الجوية (الرفاعي،2020:ص42).

**هـ-** استحدث التعليم المهني والتقني لتلبية حاجة البلاد من عمال مهنيين وتقنيين مؤهلين من خلال تحويل مراكز التدريب المهني قصيرة الامد الى مدارس مهنية تقنية طويلة الامد، وتجهيز جميع المدارس الابتدائية والثانوية بمعدات الحاسوب واطلقت شعار وحملات (سياسة الحاسوب المحمول لكل طفل)، وتدريب عدد كبير من المدرسين في مجال التكنولوجيا ، وتزويد المدارس الثانوية بالمختبرات العلمية ، كما نفذت حملات محو الامية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والطوائف الدينية والجمعيات وعدت الامية العائق الاساس في طريق التنمية المستدامة (Mann, Berry,2015:P119)

**اما الاستراتيجيات التي تبنتها خطط التنمية فهي :**

**اولا:** تطبيق استراتيجية المشاركة الجماهيرية في حوارات استشارية حول الوحدة الوطنية ، وبدأت اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة عملها عام 2007 بطريقة حكيمة وجمعت اشخاص لمساعدتهم في تلبية احتياجاتهم ، كما نظمت اللجنة العديد من الاجتماعات والمؤتمرات والورش والابحاث حول الية تحقيق الوحدة والمصالحة واحياء الذكرى المأساوية للإبادة الجماعية والاصلاحات التعليمية (ابو زيد، مصدر سبق ذكره،ص35)، بالإضافة الى غرس ثقافة التعاون مثل (اموغاندا) وتعني العمل الجماعي، وهي مؤسسة تهدف الى تحقيق عمل تطوعي جماعي ويعد عملا الزاميا للروانديين كافة من بينهم رئيس الجمهورية والقادة السياسيين وعناصر قوات الامن ويفرض على الجميع المساهمة بالعمل الجماعي في اعمال التشجير وتجميل المدينة وإعادة تأهيل الجسور وقنوات المياه وبناء المنازل للفقراء وتشييد المدارس والمراكز الصحية وحماية البيئة لتحقيق الاستقرار الدائم وانهاء النزاعات بين ابناء المجتمع الرواندي(شو،2017:ص201).

**ثانيا:** تبنت الحكومة استراتيجية بناء نظام تعليمي عادل وفعال لجميع فئات المجتمع الرواندي متمثلة بخطة قطاع التعليم (2008-2012) حيث استخدمت التعليم كموجه لتنمية روح التسامح و السلام والديمقراطية واعادة بناء العلاقات الاجتماعية وتشجيع الثقافة القائمة على الاحترام المتبادل في التعليم والغاء تصنيف المتعلمين وفق انتماء الهوتو او التوتسي او التوا والاكتفاء بكلمة( رواندي)، وتعليم قيم جديدة مبنية على المسؤولية الفردية.

**ثالثاً:** استراتيجية الاعتماد الذاتي والعمل على تكوين الثروات وتقليل الاعتماد على المعونات والديون الخارجية عبر الاجراءات الضريبية وتشجيع الاستثمار واعادة بناء البنية التحتية للتحول من اقتصاد زراعي الى اقتصاد متطور قائم على التكنولوجيا المتطورة والمعلومات والاتصالات واصبحت واحدة من افضل المحاور التكنولوجية بحيث تنجز المعاملات المالية للحكومة وغيرها من المهام الكترونيا بفضل توفر كابلات انترنيت سريعة للألياف الضوئية في جميع انحاء البلاد(هلال،2019:ص55).

**رابعاً:** اعتماد الاستراتيجية الدولية في تكيف المناخ فوضعت خططاً انمائية طويلة الاجل سلط الضوء على العمل الوطني للموائمة مع تغير المناخ وذلك من خلال الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ والتنمية منخفضة الكربون لعام 2011 للسيطرة على الاثار المترتبة على تقلبات المناخ والبيئة للبلاد والتركيز على تنمية قطاعات الاعمال الزراعية منخفضة الكربون والقادرة على التكيف مع تغير المناخ (قدير،2015:ص88).

ويقود ( كاغامي ) حاليا بلاده نحو المزيد من التطور في شتى المجالات محققا تغييرات واصلاحات جذرية شملت ايضا علم البلاد ونشيدها، حيث كان العلم السابق (ثلاثي الالوان :الاحمر والاصفر والاخضر مع حرف R كبير بالون الاسود) لارتباطه بالإبادة الجماعية فأبدل اللون الاحمر باللون الازرق للرمز على انهاء القتل والعنف واحلال السلام والازدهار الاقتصادي محله ، ويعمل

على اعادة تأسيس بلاده على ثوابت جديدة تعتمد على مبادئ العدل والمساواة بين مكونات المجتمع كافة لهذا تعد رواندا اليوم الاكثر امنا في افريقيا ولديها حكومة مستقرة وبرلمان استطاع تحقيق الرفاه الاقتصادي مبني على نهضة علمية وثقافية وهوية وطنية موحدة (الوحيشي،2015:ص132).

**المبحث الثالث: الاجراءات التنموية في تحريك القطاعات الاقتصادية نحو التنمية الشاملة**

قدم الرئيس الرواندي(بول كاغامي) العديد من الخطط الاقتصادية لتحقيق الاصلاحات والنهوض بواقع المجتمع الرواندي ومعالجة الاثار التي خلفتها الحرب الاهلية وفي مقدمتها القطاعات الاقتصادية الرئيسة والتي كان لها الدور البارز في التنمية الاقتصادية والتي شملت كل مما يأتي :

**اولاً: القطاع الزراعي**

يعد القطاع الزراعي محركا رئيسا ومهما لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية لان رواندا بلادا زراعية بالأساس ويعتمد 85% من اقتصادها على الزراعة ، حيث ساهم هذا القطاع في تنشيط النمو الاقتصادي والحد من الفقر وسوء التغذية بشكل كبير(فيليب،1999:ص111)، ووضعت الحكومة اهدافها في الانتقال من زراعة الكفاف الى الانتاج التجاري ومن الانتاج المتدني القيمة الى انتاج عالي الجودة ، واعتماد الاستثمارات العامة في استخدام الاراضي والري والتربة والمياه بالإضافة الى زيادة الثروة الحيوانية وبناء راس المال الاجتماعي من خلال التنمية التعاونية وتكثيف نظم الانتاج وخلق فرص عمل لكسب العيش ، وتم اعتماد برنامج التكثيف في انتاج المحاصيل الاستراتيجية، كما عملت الحكومة على وضع خطط تنموية واستعانت بالخبراء الاجانب فجلبت العديد من المهندسين الزراعيين لدراسة الاوضاع الزراعية والارتقاء بها وقامت بأنشاء شبكة خاصة للمعلومات الزراعية ومكتبا للتصدير ونقل المحاصيل، وتوفير الاسمدة والمعدات الزراعية المتنوعة لتساعد المزارعين على زيادة الانتاج ووفرت القروض الميسرة للمزارعين فزاد انتاج محاصيل استراتيجية مهمة مثل محصول القهوة الذي اشتهرت به رواندا وارتفعت انتاجيته من (30 الف طن) الى (15 مليون طن) مما اسهم في انخفاض معدلات الفقر التي عانت منها رواندا خلال سنوات الحرب الاهلية، وفي الفترة من 2010 الى 2014 ارتفعت قيمة انتاج الغذاء من (1,2 مليون دولار) الى (2 مليون دولار) وشملت الخطة الاستراتيجية التنموية في قطاع الزراعة على ادارة المياه والحفاظ على التربة ، وتميزت بزراعة البن والقطن والذرة والبطاطا، ويعد البن سلعة تصديرية يساهم بنسبة 18% من الدخل القومي، كما تمتلك ثروات حيوانية واشتهرت بحرفة الرعي، وافادت التقارير التي قدمها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ان كل دولار انفقته الحكومة الرواندية على الزراعة قابلته زيادة قدرها (2,05 دولار) في الناتج المحلي الاجمالي، بمعنى اخر نجاح الخطط الاقتصادية والتخلص من براثن الفقر، حيث حققت مكاسب اقتصادية قدرها (730 مليون دولار)(نجم الدين،2018:ص125) ,والشكل رقم (2) يوضح نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي

شكل رقم (2) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي %

| السنوات | الزراعة والغابات | الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية | نسبة المساهمة% |
|---|---|---|---|
| 2007 | 5164158,0 | 73533498,6 | 57,8 |
| 2008 | 5468984,7 | 94487945,7 | 55,4 |
| 2009 | 5494212,4 | 111455713,4 | 54,2 |
| 2010 | 5716825,2 | 155972258,0 | 55,7 |
| 2011 | 6232273,6 | 137220210,6 | 56,2 |
| 2012 | 7957390,0 | 177007635,3 | 56,3 |
| 2013 | 8657391.0 | 17733745,3 | 57,7 |
| 2014 | 7923454,3 | 17755743,3 | 55,8 |
| 2015 | 5063158,0 | 7532597,7 | 57.7 |
| 2016 | 7623456,5 | 3957893,6 | 68,7 |
| 2017 | 7754267,5 | 41134097,4 | 70,1 |
| 2018 | 79875549,7 | 42379523,5 | 70,3 |
| 2019 | 79987637,7 | 53379963,5 | 70,5 |
| 2020 | 87985474,7 | 56577497,5 | 70,8 |

المصدر: هيئة التنمية الزراعية الرواندية(RADA)

ويلاحظ من الشكل اعلاه ان الزراعة تشكل نسبة كبيرة من اجمالي الناتج المحلي، حيث ارتفع الناتج الزراعي بشكل مستمر من العام 2007 الى 2020 ، وعملت الحكومة على تحسين البذور لزيادة الانتاج وتوسيع الاراضي الزراعية فزاد الانتاج في السنوات2019 و2020 ، ومما زاد على تحسن الوضع الغذائي اهتمام السلطات الرواندية في دعم الفلاحين لاستثمارات اضافية الى جانب مساهمة المراءة بشكل رئيس وكبير كقوى عاملة في القطاع الزراعي حيث مثلت نسبة 80% من اجمالي القوى العاملة من الفلاحين، فكان لهن الدور الفاعل في انتاج كميات كبيرة من السلع والمحاصيل الزراعية .

ثانياً: القطاع الصناعي

اعتمدت الحكومة الرواندية سياسات تطويرية شملت قطاع الصناعة فشجعت الاستثمار الاجنبي وهيأت البنية التحتية من خلال انشاء المشاريع الاستثمارية ووضعت قانونا جديدا للاستثمار حيث انشات نظام ( الشباك الواحد) الذي يمكن المستثمرين من انهاء جميع الاجراءات في مكان واحد لإنجازها بالسرعة القصوى دون ان يستغرق ذلك وقتا طويلا كما اسست مجلس استشاري للاستثمار والتطوير واعضاء المجلس من ذوي الكفاءات والخبرات العليا من مختلف دول العالم ، كما الغت رواندا التأشيرة لجميع الاجانب مما شجع المستثمرين الاجانب على التصنيع ، وساهمت الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة متوسطة من اجمالي الناتج المحلي بسبب نقص الايدي العاملة في هذا القطاع حيث تركزت العمالة في القطاع الزراعي اكثر منها في القطاع الصناعي(عبد العظيم،عدلي،2018:ص22) ,والشكل رقم(3) يوضح نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي.

**شكل رقم(3) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي% للسنوات 2014-2020**

| فروع الصناعات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الالكترونيات | 26,0 | 26,7 | 27,6 | 28,5 | 30,2 | 32,8 | 33,7 |
| الكيمياويات | 32.1 | 33,2 | 33,7 | 34,2 | 34,7 | 34,9 | 35,7 |
| الصناعات الخفيفة | 12,5 | 12,7 | 13,6 | 13,8 | 14,4 | 14,7 | 15,0 |
| انظمة التصنيع | 13,1 | 13,4 | 13,5 | 13,7 | 14,1 | 14,3 | 15,1 |
| الانظمة الهندسية | 10,0 | 10,1 | 10,2 | 10,2 | 10,1 | 10,2 | 10,2 |
| الاجمالي | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: هيئة الاحصاء ونظم المعلومات في رواندا(RSIA).

ومن الشكل اعلاه نلاحظ مساهمة القطاع الصناعي بنسبة كبيرة من عام 2014–2020 وذلك للجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الرواندية في تحسين اقتصادها واستراتيجياتها التنموية ودعم البنك الدولي والعديد من المؤسسات الدولية لتشجيع الصناعة والاستثمارات الاضافية لمضاعفة الانتاج .كما تميزت بالثروات المعدنية المهمة لكثير من الصناعات مثل النحاس والقصدير بالإضافة الى الاحجار الكريمة مثل الماس والذهب. واشتهرت بصناعة الاقمشة والمنسوجات والحرف اليدوية والصناعات الغذائية وتشكل نسبة 20% من الناتج المحلي الاجمالي. ولديها صناعات هندسية وكهربائية والكترونية وكيمياوية وبلاستيكية مما يحسن بيئة الاعمال ويشجع على التصدير.

**ثالثاً: القطاع المالي**

وكان من بين الخطط التنموية ايضا لبناء الاقتصاد الرواندي هو اعادة هيكلة السياسة النقدية لخفض التضخم واعادة صياغة قوانين الضرائب وتعويم العملة الوطنية وتركها لأليات العرض والطلب بحيث يكون سعر صرفها محررا بشكل كامل ولا تتدخل الحكومة او البنك المركزي في تحديده بشكل مباشر، وتدخل الحكومة في سوق الصرف الاجنبي وزيادة مساهمة القطاع الخاص في اقتصاد البلاد، كما شجعت على غرس الثقة بين الوكلاء الاقتصاديين، فكان من بين مدخلات القوة ومسارات التقدم تحول رواندا الرائدة في مجال المال والاعمال والاستثمار، فكسبت الحكومة الرواندية ثقة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية مما ساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية والمساعدات الى البلاد، حيث ارتفع معدلات متوسط الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تسهيل الاجراءات على المستثمرين ووضع قانون جديد للاستثمار وانشاء نظام(الشباك الواحد) الذي سهل على المستثمرين الكثير من الاجراءات التي يحتاجها داخل رواندا، كما انشأت الحكومة الرواندية المجلس الاستشاري للاستثمار والتطوير والغاء التأشيرة للأجانب ، الامر الذي سهل على تحويل العاصمة كيغالي عاصمة رواندا الى مركز جذب السياح في افريقيا مما جذب المستثمرين والسياح للدخول الى رواندا على حد سواء فدفع عملية التقدم والتنمية نحو الامام لتحقيق الاصلاح بفضل الخطط والسياسات والاجراءات التي اتبعتها الحكومة الرواندية(فتير،2015:ص128)، إذ ارتفع الناتج المحلي في رواندا من(900مليون دولار) عام 1994 الى (9,4 مليار دولار) عام 2017 ، وعدت رواندا احدى اهم الاقتصادات الناهضة بمعدل نمو (7,5%) عام 2017 ، وتم تصنيفها كأول دولة افريقية جذبا للمستثمرين ورجال الاعمال، حسب تقرير منظمة (الكوميسا) عام 2016 كما عدت ضمن قائمة اسهل (29) مكاناً وأمناً لممارسة الاعمال التجارية في العالم فكان حجم الاستثمارات المتحقق فعليا 2,006 مليار دولار حسب بيانات مجلس تنمية رواندا.

كما تداخلت عوامل انمائية بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي تمثلت في الاستثمار في راس المال البشري فضلاً عن الاصلاحات المالية التي اعتمدتها رواندا ادت الى استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ، حيث اوضحت الواردات ايجابية راس المال في تحسين النمو الاقتصادي وبالتالي حققت قدر اكبر من الانتاجية ونمو اقتصادي اكثر، كما حققت الايرادات الضريبية التي جمعت من التجارة الدولية نموا اكبر في الناتج المحلي الاجمالي إذ تضاعفت نسبة الايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي من (7% عام 2005) الى (13,7%عام 2015) و (14,8% عام 2017 )، مما يوضح العلاقة المباشرة والمترابطة بين الايرادات والتنمية الاقتصادية وبالتالي توجيه تلك الايرادات لتنفيذ مشاريع اكثر انتاجية ، كما استثمرت رواندا المساعدات المقدمة من الجهات الرسمية كالبنك وصندوق النقد الدوليين فتم توجيهها لقطاع الصحة والتعليم لبناء المستشفيات والمدارس وتدريب الاطباء والمعلمين فكان له الاثر البالغ في نمو الاقتصاد ككل فزاد على اثر ذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث تضاعف 6 مرات عما كان عليه في فترات الاستعمار والحروب الاهلية ليصل الى (800 دولار)للفرد في عام 2018 و (900 دولار) للفرد في عام 2020 وهذا ما هدفت اليه خطة(رؤية 2020)(موشومبا، 2020:ص73) ويعود تحقيق تلك النجاحات المتميزة للرئيس (كاغامي) حيث ركز على اعادة الهيكلة الاقتصادية وضرورة التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على مصدر واحد للإيرادات والتوجه نحو اقتصاد السوق من خلال برنامج خصخصة المؤسسات العمومية لزيادة الانتاج والتوظيف وتخفيض تكاليف الانتاج وجذب الاستثمارات والتأكيد على اهمية دور القطاع الخاص في النشاط التجاري .

**رابعا: القطاع السياحي**

هدفت رواندا ايضا الى تطوير قطاع السياحة كجزء من الخطة الوطنية الرامية الى تحقيق التنمية الاقتصادية فأصبحت واحدة من اجمل الوجهات السياحية، حيث تعد رواندا من اجمل الدول الافريقية واكثرها نظافة بفضل الاجراءات التي فرضها الرئيس (كاغامي) بإجبار اهالي السكان بتنظيف الاماكن التي يسكنوها والقيام بحملات تنظيف يومية حتى ان الرئيس بنفسه كان يقوم بتنظيف الشارع لتشجيعهم على حب النظافة وجعل رواندا بأبهى صورة، كما انها تمتلك طبيعة خلابة متنوعة متمثلة في الجبال والتلال والبحيرات والسهول الخضراء والغابات، فكان من السهل استثمار هذه الطبيعة في تطوير وانشاء منتجعات وفنادق سياحية فاخرة قريبة من مناطق المتنزهات والاماكن الخلابة مما جذب الكثير من السياح والمستثمرين الاجانب بسبب التسهيلات التي قدمتها الحكومة الرواندية بما في ذلك تخفيضات واعفاءات ضريبية لفترات زمنية محددة وقراراتها الرسمية في دخول السياح الى البلاد بدون تأشيرة لتشجيع الكثير لدخول البلاد ودعم المشاريع السياحية وتسهيل اجراءات انشاء الشركات ومنح القروض بشروط ميسرة، وتحظى رواندا بالعديد من المناطق السياحية ذات المساحات الكبيرة مثل متنزهات حديقة البراكين الوطنية الشهيرة والتي يتواجد فيها الغوريلا الجبلية خاصة في جبال (فيرونغا)(جاسم، جواد،2002:ص37) وانواع كثيرة من الحيوانات المفترسة ويتمتع بالسياح بذلك وهم في مأمن بشكل كبير من قبل المرشدين المسلحين للحفاظ على السياح من الاخطار المحتملة، كما تمتلك رواندا متاحف تقليدية ،وارث ثقافي وفني مليء بالمجموعات الاثرية من ملابس وزي تقليدي قديم، ورماح واقواس وادوات الزراعة القديمة، وطبول موسيقية كانت مستخدمة منذ مئات السنين فزاد عدد السياح الى مليون زائر عام 2022 اكثرهم من الاوربيين، لذلك ساهمت السياحة نسبة 43% من الدخل القومي، والمصدر المهم للنقد الاجنبي في البلاد، مما يعكس هذا النمو جاذبية البلاد كوجهة سياحية رائدة(عميرة، https://www.noonpost.com/cotent/23828).

**خامساً: الناتج المحلي الاجمالي**

يستخدم مقياس الناتج المحلي الاجمالي كونه مؤشر للتنمية الاقتصادية، او تباطؤ الاقتصاد، ومدى قدرتها على معالجة التحديات التي تواجه الاقتصاد، ومنح البلاد القوة الدافعة لنموه، وقد عرف الناتج المحلي الاجمالي في رواندا تطوراً كبيراً بعد تحقيق الاستقرار والتخلص من الحروب الاهلية(Thomas,2008:P3)، ويتضح من خلال ارقام الناتج المحلي الاجمالي في رواندا التصاعد التدريجي منذ عام 2014 عندما كانت 219,777 مليار دولار اميركي، لتصل عام 2020 الى 350,653 مليار دولار اميركي، وتصاعد نسبة النمو من 5,3 عام 2014 الى 7,3 عام 2020 بفضل الخطط التنموية المتبعة في رواندا والاستقرار السياسي فيها. كما ارتفع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي والذي كان نحو2778 دولار اميركي عام 2014 ، حتى وصل عام 2020 الى 3799 دولار اميركي مما انعكس على مجمل النشاطات الاقتصادية في جميع القطاعات، والشكل رقم (4) يوضح نمو الناتج المحلي الاجمالي في رواندا للسنوات من (2014–2020)

**شكل رقم (4) نمو معدل الناتج المحلي الاجمالي في رواندا للمدة (2014-2020)%**

| السنة | الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار اميركي | نمو اجمالي للناتج المحلي (%سنوياً) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(الف دولار اميركي) |
|---|---|---|---|
| 2014 | 219,777 | 5,3 | 2778 |
| 2015 | 256,332 | 5,7 | 2816 |
| 2016 | 276,353 | 6,5 | 3236 |
| 2017 | 286,011 | 6,7 | 3265 |
| 2018 | 301,779 | 6,8 | 3267 |
| 2019 | 330,762 | 7,0 | 3624 |
| 2020 | 350,653 | 7,3 | 3799 |

Sources: World Development Indicators, Rwanda World Bank.

ومن الشكل نلاحظ التطور الهائل في معدلات نمو الناتج المحلي لرواندا، للفترة من 2014-2020، بسبب التراكمات في عوامل الانتاج، بالإضافة الى المساعدات الانمائية الرسمية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين، التي اسهمت بشكل كبير في توجيه هذه المساعدات من المجتمع الدولي الى قطاع الصحة والتعليم لبناء المستشفيات والمدارس، والاستثمار في رأس المال البشري الذي كان له الاثر الاكبر في تحقيق النمو الاقتصادي، واسهمت الاصلاحات المالية على تحريك الموارد الاقتصادية ودمجه بالتكنولوجيا فحققت انتاجية اكبر.

**الخاتمة:**

حققت رواندا نهضة اقتصادية شاملة بفضل الرئيس (بول كاغامي) وسياساته المشددة المحافظة على تعزيز الوحدة الوطنية بين ابناء الشعب الرواندي المختلف الاعراق الذين انتشرت بينهم البغضاء والكره ايام الاستعمار والاحتلال قبل مجيء (كاغامي) فكان لمسألة المصالحة الوطنية ونشر السلام والامن من اولويات الاعمال التي قام بها (كاغامي) وفق رؤية هادفة في تحقيق التنمية الاقتصادية، اذ لا يمكن تحقيق تنمية دون تحقيق السلام والامن الداخلي، واستقرار الاقتصاد الكلي في البلاد بما في ذلك استقرار الاسعار، والتركيز على مساهمة القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي، والتحول الى الاقتصاد الرقمي بتطوير التعليم والتكنولوجيا والاتصالات، وبذلك حققت رواندا طفرة نوعية جذرية في جميع مفاصل الحياة بفضل القيادة الرشيدة والارادة الجماعية للبلاد.

**الاستنتاجات:**

1-كان سكان رواندا من الهوتو والتوتسي يعيشون مع بعضهم بسلام ولم يكن لديهم اختلاف لغوي او ديني، فاغلبهم يتحدثون اللغة الكينيا رواندية ويدينون الديانة المسيحية، لولا تغير الاحداث بعد مجيء الاحتلال البلجيكي وزرع الخلاف بينهم واتباعهم اسلوب التمييز وتفضيل اقلية التوتسي على اغلبية الهوتو في جميع المجالات وتعيينهم في مناصب قيادية في الدولة على حساب الهوتو، ليس حبا في التوتسي، وانما كونهم اقلية يسهل التحكم والسيطرة عليهم.

2-كان الصراع في رواندا صراعا اثنيا عرقيا ، سيطر فيه العامل القبلي (الهوتو الاغلبية والتوتسي الاقلية) بقوة في اطار خطاب سياسي ضعيف وغياب رقابة دولية صارمة، وتداخل اطراف ادت الى خلق النزاع والحروب الاهلية والابادة الجماعية.

3- هناك عناصر اساسية تعيد السلم الداخلي الوطني وتنهي لديها حالة الصراع والحروب والابادة الجماعية وهي تحقيق الاستقرار السياسي ونشر السلام والانتعاش الاقتصادي وبناء الدولة ونزع السلاح وتحقيق التعايش السلمي من خلال عودة اللاجئين والمواطنين النازحين الى مواطنهم وعودة عناصر قوات الامن والشرطة وتحويلهم الى شكل اخر يخدم المجتمع.

4-كان للرئيس الرواندي(بول كاغامي) الذي تولى السلطة عام 2000 الدور الكبير في اعادة تأسيس بلاده على ثوابت جديدة تعتمد العدل والمساواة بين مكونات المجتمع و تحول رواندا الى دولة تسودها الامن والسلام بفضل سياساته الشاملة الهادفة الى تحقيق تنمية في جميع المجالات من خلال تطبيق خطة رؤية 2020.

5-اصبحت رواندا خالية من حالات الفساد السياسي والاداري الذي كان مستشريا قبل مجيء (كاغامي) الحكم ،بفضل تطبيق برنامج (صفر- تسامح) ، للتشديد على منع ارتكاب الرشوة وتطبيق حكم الاعدام ضد مرتكبيها .

6-انهاء حالة الفقر من خلال استثمار الثروات والموارد الطبيعية وغير الطبيعية و الانتقال من الكفاف الى الانتاج التجاري وتحقيق الارباح وخلق فرص عمل لكسب العيش والحياة الحرة الكريمة.

7- كان للمرأة الرواندية دورا كبيرا في صنع القرارات وتشكيل السياسات العامة في بناء الدولة والتمكين الاقتصادي، من خلال التعبير عن آرائهن في البرلمان الرواندي الذي ضم اكبر اغلبية من النساء .

8- نجحت رواندا في تحقيق الامن القومي بامتياز من خلال احداث تجانس كبير بين ابناء المجتمع، الى جانب دور الجيش الرواندي في عمليات حفظ السلام الداخلي للبلاد.

9- ان استمرار رواندا في الحفاظ على امنها القومي وتحقيق نهضة اقتصادية شاملة مرهون باستمرارية المحافظة على التماسك الاجتماعي واعلاء المصالحة الوطنية بعيدا عن التحيز والتمييز العرقي، وتعزيز ثقافة تقبل الاخر، ولان حدوث نزاعات داخلية عرقية تؤثر على دول الجوار وبالأخص جمهورية الكونغو، التي لها تركيبة اجتماعية متماثلة، فتتهم رواندا بالتالي بأنها المحرض على غرس العرقية او أنها تدعم المتمردين وخاصة جماعة (M23) المتمردة في شرق الكونغو.

**التوصيات:**

1- الاستفادة من تجربة رواندا التنموية من قبل البلدان التي وقعت في دوامة الحروب الاهلية والعرقية، من خلال تشجيع الثقافة القائمة على التعايش السلمي الادماج الاجتماعي والاحترام المتبادل وقبول الاخر والتضامن ونبذ العنف، واستعادة الحس الوطني المشترك بالهوية من خلال الغاء الهويات العرقية التي تسبب الانقسامات لتعزيز الانتماء الوطني.

2- التوجه نحو تطوير منظومة التعليم والتنمية البشرية، والتركيز على الاستثمار في الموارد البشرية لأنها تمثل رأس المال الفكري والمعرفي، واستخدام العلوم التكنولوجية بما يحقق التكامل الاقليمي والتحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والتصميم الشبكي والبرمجة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة.

3- العمل على جذب المستثمرين المحليين والاجانب، ووضع اصلاحات اقتصادية وتطوير البنية التحتية وقطاع الخدمات لتحسين المستوى الاقتصادي وانشاء بيئة مستقرة يسمح بتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

4- تشجيع التجارة البينية بين الدول المجاورة والعمل على تطوير خدمات الملاحق الاقتصادية والتجارية لتنمية التبادل الاستثماري والتجاري من خلال تعزيز العلاقات الدولية لزيادة الصادرات والترويج لها عبر إنشاء معرض دائم للمنتجات والسلع، والعمل المشترك واقامة شراكة حقيقية تعزز العلاقات مع دول العالم المختلفة .

5- مضاعفة نسبة الايرادات الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي من خلال توسيع القاعدة الضريبية، ليشمل المزيد من دافعي الضرائب وتنويع الصادرات، وزيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه على المساهمة في زيادة الانتاج والعمل .

6- التركيز على استراتيجيات الحد من الفقر من خلال اجراءات الحماية الاجتماعية والعمل المجتمعي، وتخصيص نسبة من اجمالي الايرادات السنوية لمساعدة الفقراء ضمن برامج الحماية الاجتماعية.

7- مكافحة واجتثاث الفساد الاداري والمالي، كونها ظاهرة مدمرة لعملية التنمية الاقتصادية، واعادة صياغة قوانين مكافحة الفساد لتكون اكثر صرامة، وحماية المبلغين عن المخالفات وغسل الاموال وتمويل الارهاب.

**المصادر:**


1- مصطفى، احمد احمد ،عثمان، حسام الدين ابراهيم،(2004) ، الموسوعة الجغرافية، ج1،دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر.

2- ابو زيد، احمد الشورى(2023)، الدولة التنموية في افريقيا رواندا نموذجا، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد(79)، مصر.

3- الصياد، احمد جمال،(2021)، رواندا بين الحرب الاهلية والتحول الديمقراطي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد(12)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين.

4- جاسم، احمد مجيد، جواد، نواف عبد القادر،(2002)، دور بول كاغامي في بناء الدولة الرواندية 2018-2000، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد(21)، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية.

5- ايمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، معهد البحرين للتنمية السياسية، العدد(2)، 2015،ص34.

6- حسن، ايمان،(2017)، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، معهد البحرين للتنمية السياسية،ط1.

7- ابو سالم، ايمن مصطفى عبد القادر،(2015)، جرائم الحرب في افريقيا في ظل القضاء الجنائي دراسة خاصة لحالتي رواندا والسودان، المكتب العربي للمعارف، مصر.

8- النجار، بلال،(2020)، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينيا، مؤسسة بال ثنيك للدراسات الاستراتيجية، فلسطين.

9- اوفين، بيتر،(1998) ، مشروع التنمية في رواندا، مطبعة كوماريان و ستهارتفورد.

10- ارتشر، بيرت،، قصة المدينة التي اصبحت الاكثر جاذبية وامنا في افريقيا بعد حرب اهلية مروعة على الرابط:https://shrturl.at/styJY تاريخ الدخول11/7/2023

11- فتير، تيكواج،(2015)، ديناميت الصراع والتسوية السياسية في جنوب السودان، مجلة قراءات افريقية، العدد(18) لندن.

12- جمهورية رواندا،(2001)، القانون التنظيمي رقم 20/ 2000 الصادر في 26 يناير 2001 المتعلق بالمساواة بين الروانديين.

13- شقورة، جميل مازن،(2020)، رواندا ما بين التنمية الاقتصادية والاستبداد مقاربة بين النموذجين السوري واليمني، مركز الحوكمة وبناء السلام، سوريا.

14- نجم الدين، حكيم،(2018)، قراءة في الاصلاحات الاقتصادية الاجتماعية في رواندا في ظل اطلاق سراح سجناء سياسيين، مجلة قراءات افريقية، العدد(41)، لندن.

15- علي، خالد حنفي،(2016)، مداخل محفزة لبناء السلام في مناطق الصراع، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة.

16- مسعود، خوند،(2004)، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج8، الشركة العالمية للموسوعات، لبنان.

17- قدير، رحمة،(2015) التدخل الدولي الانساني دراسة حالة الابادة الجماعية في رواندا 1994، ط1، الجزائر.

18- فيليب، رينتجنس،(1999)، رواندا الابادة الجماعية وما بعدها، مجلة دراسات اللاجئين، العدد(3)، المجلد 9، مطبعة اكسفورد.

19- الوليد، زوبيدة،(2012)، جريمة الابادة الجماعية في ضوء الاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الجزائر.

20- شيخ محمود، سمية عبد القادر،(2017)، اشكالية بناء جيش وطني موحد في مجتمع منقسم مناطقياً، مجلة عمران، العدد(20). المركز العربي للأبحاث والسياسات، قطر.

21- تومسون، سوزان،(2013)، همس الحقيقة في اذن السلطة المعارضة اليومية للمصالحة في مرحلة ما بعد الابادة الجماعية في رواندا، مطبعة جامعة ويسكونسن، ماديسون.

22- الزبيدي، طارق عبد الحافظ،(2019)، دولة رواندا من الابادة الجماعية الى الريادة المثالية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، على الرابط https://www.mcsr.net تاريخ الدخول 2023/11/10.

23- ناصيف، طارق،(2020)، رواندا من الحرب الاهلية الى التنمية الشاملة، مجلة قلمون، العدد(18)، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، اسطنبول.

24- مستاري، عادل،(2013)، المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، مجلة المفكر، العدد(3)، الجزائر.

25- عميرة، عائدة،(بلا)، رواندا من الابادة الجماعية الى المعجزة الاقتصادية، على الرابط:https://www.noonpost.com/cotent/23828تاريخ الدخول2023/3/17.

26- السعدي، عباس هاشم،(2002)، مسؤولية الفرد الجنائية عن الجريمة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر.

27- شاهين، عبد العزيز راغب،(2002)، القبيلة والصراع على السلطة في رواندا دراسة في الانثروبولوجيا السياسية، معهد البحوث والارشاد الافريقية، القاهرة.

28- البطحاني، عطا الحسن،(2013)، استراتيجيا نزاعات اقليم البحيرات الكبرى في افريقيا، مجلة افاق المستقبل، العدد(30)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

29- هلال، علي الدين،(2019)، الانتقال الى الديمقراطية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، الكويت.

30- الظفيري، علي،(2021) ، ماذا فعل الرئيس بول كاغامي لتنهض رواندا بعد ان كانت عائمة على بحور من الدم، 11 نوفمبر ، على الرابط .https://www.Tw8jvogApw تاريخ الدخول2023/11/9.

31- القهوجي، علي عبد القادر،(2001)، القانون الدولي الجنائي اهم الجرائم الدولية الجنائية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

32- الوحيشي، علي مصباح محمد،(2015)، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد(2)،جامعة الزاوية، ليبيا.

33- الشاذلي، فتوح عبد الله،(2001)، القانون الدولي الجنائي اوليات القانون الدولي الجنائي النظرية العامة للجريمة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر.

34- كلارك، فيل،(بلا)، محاكم غاشاشا والعدالة والمصالحة بعد الابادة الجماعية في رواندا عدالة بلا محامون، مطبعة جامعة كامبريدج.

35- سباش، لينده،(2022)، التجربة الرواندية في حوكمة التنمية بين الانجازات الاقتصادية والسياسية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد(1)، المجلد(15)، الجزائر.

36- شو، مارتن،(2017)، الابادة الجماعية مفهومها وجذورها وتطورها واين حدثت؟، ترجمة محي الدين حميدي، ط1، الناشر للنشر، الرياض.

37- زكريا، محمد،(2018)، جمهورية رواندا بين ماضي وحاضر مشرق، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، العدد (3)، المجلد الاول، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

38- المعهد الوطني للإحصاء في رواندا،(2015)، التقرير الشامل للأمن الغذائي والهشاشة.

39- الرفاعي، نجلاء،(2020)، الدولة الانمائية دروس من الخبرات الاسيوية، كراسات استراتيجية، العدد(302)، المجلد(28)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر.

40- عبد العظيم، هويدا، عدلي، باسم رزق،(2018) التقرير الاستراتيجي الافريقي 2016-2017، مركز البحوث الافريقية، القاهرة.

41- موشومبا، يونس،(2020)، رواندا من الاقتتال الى التعايش قراءة في الاحداث والاسباب والنتائج، مجلة قراءات افريقية، العدد(20)، جامعة القاهرة.

42- .Johnson, C,(1999), The Development state , odyssey of a concept. In woo, Ithaca, Cornell, University press.

https:// shorturl.at/styJY .2023/7/11 تاريخ الدخول

43- Mann, Laura, Marie, Berry,(2015) Understanding the political motivations that shape Rwanda's emergent developmental state, New political Economy.

44- Ministry of Finance and Economic planning, progress and way forward Retrieved :https://shorturl.at/Jip no .2023/11/10 تاريخ الدخول

45- T. Mkandawire,(2001), Thinking about Development state in Africa Cambridge, Journal of Economics.

46- Onis, Ziya,(1999), The logic of Developmental state comparative politics.

47- Rusuhuzwa Kigabo Thomas,(2008),Leadership, Policy Making, Quality of Economic Policies and their Inclusiveness: the case of Rwanda.